

لا يمنع جواز الصلاة واذا جلس في قليل من الماء نجسه وما في القنية
 من ان اذا اصاب المخرج نجاسة من الخارج اكثر من قدر الدرهم
 فالصحيح انه لا يظهر الا بالغسل تعقبه المؤلف في حاشية الدرر
 وعما في البحر من انهم نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة التمرير فالظا
هر خلافه انتهى نزيارت نوع اذنى تعقب صاحب البحر بان ما
 ذكره يوهم انهم نقلوه في جميع الكتب بصيغة التمرير مع ان شارع
 المجموع والنقابة نقلوه عن القنية بدونها وكذا الظاهر الدين في
 الفتاوى ونصر واذا اصاب موضع الاستنجاء نجاسة اكثر من قدر
 الدرهم من الخارج يظهر بالمجر والصحيح ان لا يظهر الا بالغسل
 انتهى لمخصاومنه يعلم ان ما ذكره المؤلف هنا من ان المخرج اذا
 اصابه نجاسة من غيره يظهر بالاستنجاء ولو بالمجر ولا يلزمه الغسل بالماء
 تبع فيه صاحب البحر وقد علمت ما فيه وقوله الملمح المتجاوز المخرج قيد
لشميته استنجاء ولكونه سنونا وان تجاوز المخرج وكان المتجاوز
 قدر الدرهم لا يسمى استنجاء وجب ازالة بالماء او المانع لانه من
 باب ازالة النجاسة فلا يكفي مسح الحجر وان زاد المتجاوز على قدر
الدرهم المنقالي وهو عشرون قيراطا في المتجدة او على قدره
 مساحة في المائعة افتقر من غسل بالماء او المانع ويفتر من غسل
 ما في المخرج عند لاغتسال من الجنابة والحيض والفاس بالماء المطلق
وان كان ما في المخرج قليلا يسقط فرضية غسله للمحدث وليس ان

وانية
 الرتبة القنية
 احطه اكثر من قدر الدرهم نقله
 ان يقول بحسب كالمعقول
 عذري لا تخزيه استحي فاما الذي
 يليها فان كلامه اعوج وهذا صحيح
 في نوحه ما اصابه حياضه ونزل
 لفظه خارج زيادة في الفوق او
 قصصه انما هو متماثل وارجع
 لعله نقله بالفتوى
 B نسخة 18
 علمه

بشيء